



جانب من الجلسة



مزيق الغانم أثناء ترؤسه جلسة مجلس الأمة

إحالة للجنة التشريعية لإحكام الصياغة قبل إحالته للحكومة

مجلس الأمة يقر تعديلات قانون «الرعاية السكنية»

عمر الرشيد ومصطفى كامل

واصل مجلس الأمة إنجازاته التشريعية ، فاقر أمس قانون الرعاية السكنية ، في مداointه الأولى والثانية ، كما اقر قانون منع تقيوت المهاد الصالحة للملاحة بالزيت في المداointين ، فيما وافق بالإجماع على إحالة الاتفاقية الأمنية إلى اللجنة التشريعية البرلمانية لبحث مدى دستوريته .

وأرجا المجلس التصويت على المداoint الأولى لمشروع القانون بشأن إصدار القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية ، لمجلس التعاون لدول

الخليج العربية (المعدل) ، حتى دور الانعقاد المقبل ، على أن يحال القانون للجنة مشتركة بين لجنتي الشؤون التشريعية والقانونية والشؤون الخارجية البرلمائيتين لبحث النقاط المثارة بشأن المادة 13 من القانون والمتعلقة بالجزاءات.

وكان نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج أقد قننن جلسة مجلس الأمة أمس الساعة التاسعة والنصف صباحاً بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب

وتواجد في القاعة أثناء الرفع كل من :خليل الصالح ،محمد طنا ، فيصل الدويسان ، سعدون حماد ،وزير

الاشغال واستأنف نائب رئيس مجلس الأمة عقد الجلسة بعد اكتمال النصاب ونال الأمن العام أسماء المعتننرين والحضور من النواب والوزراء

وقد اقر المجلس المداoint الثانية لقانون الرعاية الإسكانية بأغلبية الحضور ٣٨ بينما امتنع النائب عادل الخرافي عن التصويت وقرر المجلس إحالة القانون للجنة التشريعية لإحكام الصياغة قبل إحالته للحكومة

وقال رئيس مجلس الأمة مزيق الغانم:بالإصالة عن نفسي وعن نواب الأمة أؤكد للشعب أن يحكم علي ما يحدث في قضية حل المشكلة الإسكانية بالأرقام وما حدث

اليوم نتاج تعاون حكومي نيابي وأؤكد أن ما حدث اليوم جدير أن يخرج من بريرد السوء بالوطن ونطالب المجلس بالاستمرار بالإنجاز فالأرقام هي من تحكم وأخيراً أقول وأما الزيد فليذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكنك في الأرض

من جانبه قال وزير الإسكان :شكر الجهد الذي قام به الأعضاء سواء في اللجنة الإسكانية أو نواب الأمة .ومن خلال ٦ أشهر لمست أنه لا توجد مشكلة حقيقية للإسكان في الكويت وإنما نريد تحديثات نحن بحاجة إلى حلحلة المشكلة والقانون الذي أقر اليوم هو خطوة في الطريق الصحيح

المعتننرون

- ١ - جابر المبارك
- ٢ - صباح الخالد
- ٣ - خالد الجراح
- ٤ - محمد الخالد
- ٥ - عبدالمحسن المدعج
- ٦ - أنس الصالح
- ٧ - طلال الجلال
- ٨ - روضان الروضان
- ٩ - سلطان الغيصم
- ١٠ - حمد الهرشاني

وصلت له بكل شفافية وأودع في الأمانة العامة وإجراءات الداخلية وصلت إلى عاشور، وأطلع عليها، وهناك من يقوم ببعض الأسئلة وليس ضرورية تخطين بمباركة حكومية، والفحص هو القانون ورده فعل الحكومة يجب أن تكون مرفوسة نحن كولة ملتزمون سياساتنا الخارجية والحكومة لا تقبل ما يصدر الوحدة الوطنية ومن باب الشفافية والتعاون تم الإجابة عن السؤال والتعقيب على الأسئلة فنضلل الإرجاء للتعقيب لاحقاً.

فصل التكنري: ذكر عاشور السلاح نحن قدمنا مقترحا لجمع السلاح ولجنة الداخلية والدفاع لم ترفعه إلى المجلس، هناك إعلانات لبيع الأسلحة، أنها قضية أمن البلد واستقرار المجتمع.

صالح عاشور:وزارة الشؤون أرفقت صورة ضوئية، هناك طلب لمناقشة الموضوع بجلسته علنية، يجب أن يكون هناك تناغم نيابي وحكومي تجاه الوحدة الوطنية وأمن البلد المواطنون بحاجة إلى الشعور بالثقة وأن هناك أجهزة أمنية فاعلة تعمل بكل قوة لتطمين الناس أن الأمة من أولويات الحكومة وأن هناك محاسبة لمن يجمع التبرعات أن لم يكن ليس لديه إذن من الشؤون والداخلية والإسوال تبرعات انسانية وليس لشراء اسلحة وتجهيز غزاة يجب أن تكون هناك موازاة حقيقية. جمال العفر: نشوه لعاشور لتعبير لم يسفقه أن الكويت تنضم بالاستقرار والنظام السياسي قادر على مواجهة جميع التحديات ولدينا الخبرة السياسية.

عبدالله التميمي: قدمت سؤالاً إلى وزير الداخلية بشأن أعداد الجالية السورية وما طرأ عليها من تغيرات، وأصبح عددهم 176 ألفاً من 140 ألفاً، ظروف جعلت الأعداد تتدفق والسؤال هل عرفنا أن هؤلاء لهم انتعاءات سياسية وحزبية لربما تناصر الكويت بالعدد 36 ألف سوري، وما نطرق له عاشور نعم الشعب الكويتي يعيش هاجسا ونوجسا ما يحدث في المنطقة.

ولا نستطيع المراهنة ونقول الوضع طبيعي، الكويت ينتشر فيها السلاح وهناك تجار سلاح يبيعونه عن طريق المواقع الإلكترونية وهناك من يؤيد تنظيم داعش الخطير، ومخطئ ان داعش تستهدف فئة معينة من العرب والمسلمين وأنها تستهدف الحضارة.

الرئيس: خلك في الموضوع لا داعش ولا غير. عبدالله التميمي: تطرق وأضح وأنا وجهت سؤالاً إلى وزير الداخلية ما تشهد المنطقة من تطورات الشعب الكويتي بشرقب، والبعض يعتقد أن التفتيمات بعيدة لا مخطئون،

علي الشعب
أن يحكم على
ما يحدث في
قضية حل المشكلة
الإسكانية بالأرقام



الشيخ عثمان الحمود

يعقل أن داعش بسوريا بانها قريبة من النظام وفي العراق هذا النظام.

وحكومة المالكي ويعيشون فسادا ويعطون صورة سيئة عن الدين، ووجهت سؤالاً إلى وزير الداخلية وهناك كتاب رسمي من وزارة الشؤون إلى الداخلية مفاده أن نواباً سابقين وشخصيات تجهز متطوعين إلى سوريا بهدف جمع تبرعات و ملايين باسماء الشخصيات التي تجمع التبرعات.

الرئيس الخرينج: عفوا انتهى الوقت وما عندي نصاب، عاشور محتجا ويريد اكمال كلامه وبطالب إعادة السؤال في المرة القادمة لاستماع رأي الحكومة الإبقاء عليه وعلى جدول الاعمال.

وزير الدولة علي العمير: ليس محاولة لإعطائه فرصة ونحن نرجى سؤال عاشور الإجابة

دشتي: قطعنا على أنفسنا عهداً ألا ينفذ دور الانعقاد إلا ويتم إقرار قانون الإسكان

ليس صدقة هذا اسلحة واموال تتدفق جماعات خارجية عن القانون تملك قدرات مالية وعسكرية، انها ما يحصل في الكويت بدعم لبعض القوى التي تساعد على خنللة النظام السياسي لدول العربية، وما يسمي بمشروع داعش الذي هو أسلوب البعث بلباس الدين، هل

التحركات الشعبية المطالبة معظم الانظمة العربية تحكم بالحديد والنار ما سبب الغضب الشعبي للمطالبة بالحريات وحقوق الإنسان، ويواجه ذلك ثبات سيئة للغرب بتقسيم المنطقة جغرافيا وسياسيا ونراه واضحا في بلاد الشام، ما يحصل في سوريا والعراق

الخرافي: نحن ندور في حلقة مغلقة داخل السلطة التنفيذية فالأرقام تزيد وتوفر الوحدات مكانك سر



نشرات للكاميرات

الغانم :
ما حدث اليوم
جدير أن يخرج من
يريد السوء بالوطن
ونطالب المجلس
بالاستمرار بالإنجاز



صالح عاشور

عبد العزيز الابراهيم :أجبت رسميا عن كل النقاط الواردة في توصيات استجوابي السابق

الحالات الانسانية ويكون جل اهتمامهم تقديم تصور كامل للرعاية السكنية، المواطنة حقها أن تكون سواسية مع المواطن وخصوصا في حق الرعاية السكنية.

صالح عاشور: تقدم سؤال إلى وزير الداخلية بخصوص تجهيز غزاة للمشاركة في

وأضاف ومسئولته منذ توليتي مسؤولية الوزارة ان هناك تعاوناً غير مسبوق لحل القضية الإسكانية ورغبة وإوامر سياسية عليا بضرورة حل هذه القضية وأكمل وزير الإسكان أن هناك تعاون غير مسبوق والمشكلة انحلت لكن نريد وقتاً لرؤية المشاريع علي أرض الواقع وختم حديثه بقوله : وبالعقل سوف نرد علي الكلام والانتقادات والشكوى .

من جانبه أكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح الحمود الصباح حرص لجنة المنتج المنفذفي (الاعلام) والخاصة بشراء أو إنتاج البرامج التي تعرض على تلفزيون دولة الكويت على أن تؤدي رسالتها الاعلامية في المجتمع بشكل صحيح وسليم. وقال الشيخ سلمان الحمود في مداointة له حول هذا الموضوع في جلسة مجلس الأمة التكميلية أمس إن أعضاء لجنة المنتج المنفذ من الكفاءات ولهم كل التقدير والاحترام سواء الأعضاء من داخل وزارة الاعلام أو الأكاديميين من خارج الوزارة.

وذكر أن سياسة (المنتج المنفذ) تتمثل في حرص اللجنة على تادية رسالتها الاعلامية الصحفية والدفاع عن المجتمع وتعزيز الهوية الوطنية والقيمية مشددا على أنه لن يتأخر عن اتخاذ كل الإجراءات القانونية حيال أي شبهة فساد وعلى سعيد آخر قال وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم أنه اجاب رسميا على النقاط كافة الواردة في التوصيات التي وافق عليها مجلس الأمة في جلسة الاستجواب الذي وجه إليه من قبل النائب عادل الخرافي في شهر فبراير الماضي.

وقال الوزير الابراهيم في تصريح للصحافيين على هامش جلسة مجلس الأمة أمس إنه لم يستعد من قبل لجنة المرافق العامة البرلمانية بشأن التوصيات المتعلقة بأعمال وزارتي الاشغال العامة والكهرباء والماء والتي طالب النائب المستجوب بإحالتها إلى اللجنة لمناقشتها.

وأضاف أنه تسلم كتابا بشأن تلك التوصيات وأنه قام بالرد رسميا على كل نقطة من نقاط تلك التوصيات مطالبا بكشف ردود وزارتيه على التوصيات وبيان وتحديد ما يتم زعمه من ملاحظات «حتى أتابع الموضوع مع وزارتي واستطيع الرد عليه والبيئة على من ادعى واليمين على من اتكر».

وذكر الوزير الابراهيم أن «الجميع يمتنعون الحقيقة التي يتم التوصل إليها من خلال تحديد المشكلة وبيانها». وفيما يلي تفاصيل الجلسة

في الماضي لم يتجاوز التوزيع 3 آلاف وحدة سكنية أما الآن فالأرقام ارتفعت 4 أضعاف بتعاون السلطين



مناقشات جانبية